صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

وتقرير الفحص المحدود عليها

حازم عبد التواب أحمد
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير الفحص المحدود .	١
قائمة المركز المالى .	٢
قائمة الدخل .	٣
قائمة الدخل الشامل .	٤
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق.	٥
قائمة التدفقات النقدية .	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .	٧-١٧
أهم السياسات المحاسبية المطبقة .	١٨-٣٥

حازم عبد التواب محاسبون قانونيون ومستشارون	BT وحيد عبد الغفار وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل (الارباح أوالخسائر) والدخل الشامل والتغير في صافى أصول الصندوق والتدفق النقدي المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** فى ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرة توجيه إنتباة

ومع عدم اعتبار مايلي تحفظا كما هو مبين تفصيلا بالإيضاح رقم (٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الى انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام في مصر، وكما هو مبين بالإيضاح المذكور أعلاه قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهه هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فأن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى الزمني لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من أثار، وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

مراقبا الحسابات

حازم عبد التواب أحمد سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١٣) حازم عبد التواب وشركاه	وحيد عبد الغفار سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦) BT وحيد عبد الغفار وشركاه

القاهرة فى : ١٩ مايو ٢٠٢١

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

		٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الأصول			
الاصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	٦٠ ٤٣٣ ١٢٩	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥
أذون خزانة	(٥)	١ ٣٥٦ ٠٥٢ ٩٠٦	١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧
قروض لشركات سمسرة	(٦)	٤٠٣ ٢١٨	٩٧٢ ٢١٨
وثائق استثمار	(٧)	٥٦ ٢٥٥ ٧٦٨	٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢ ٠٦٥ ٨٩٠ ٦٣٤	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	١ ٤٢٢ ٦٩٤	٦ ٥٤١ ٣٥٧
إجمالى ألاصول المتداولة		**٣ ٥٤٠ ٤٥٨ ٣٤٩**	**٣ ٤٨١ ٦٦٣ ٠٤٦**
الاصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	٢٠٨ ٦٢٤	٣١٩ ٨٢٣
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(١١)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
أصول ضريبية مؤجلة	(١٤)	٢٩ ٢٣٣	٢٤ ٤٠٣
إجمالى الأصول غير المتداولة		**١٠ ٠٣٧ ٨٥٧**	**١٠ ١٤٤ ٢٢٦**
إجمالى الأصول		**٣ ٥٥٠ ٤٩٦ ٢٠٦**	**٣ ٤٩١ ٨٠٧ ٢٧٢**
الإلتزامات المتداولة			
أرصدة دائنة آخرى	(١٢)	٩ ٩٢٧ ٤٣٤	١٠ ٠٣٤ ٤٥٨
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٣)	١ ٥١٧ ٧٦٤	٧ ٧٣٥ ٧٦٤
دائنو توزيعات	(١٩)	٣٤٦ ٦١٩	٣٤٦ ٦١٩
إجمالي الإلتزامات المتداولة		**١١ ٧٩١ ٨١٧**	**١٨ ١١٦ ٨٤١**
إجمالي الإلتزامات		**١١ ٧٩١ ٨١٧**	**١٨ ١١٦ ٨٤١**
صافي أصول الصندوق		**٣ ٥٣٨ ٧٠٤ ٣٨٩**	**٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١**
ويتم تمويلها علي النحو التالي :			
فائض الموارد	(١٥)	١ ٦١٢ ٦٠٥ ٠٤٢	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩
أرباح مرحلة		١ ٧٨٦ ٨١٢ ٦١٢	١ ٤٨٣ ٤٨٠ ٤٥٥
صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٥٧ ٩٨٥ ٩١٨	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠
أرباح الفترة		٨١ ٣٠٠ ٨١٧	٣٠٣ ٣٣٢ ١٥٧
إجمالي الموارد المستخدمة في تمويل صافي أصول الصندوق		**٣ ٥٣٨ ٧٠٤ ٣٨٩**	**٣ ٤٧٣ ٦٩٠ ٤٣١**

المدير المالي

رئيس مجلس الادارة

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق"

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلى أهمها :

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩ .

- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده .

- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الآف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الشركة ، بحد أدنى عشرة آلاف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه ، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠%) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة .

- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق ، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق ، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.

- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق ، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية و الشركات التى تباشر نشاط الإيداع و القيد المركزى للأوراق المالية . بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق ، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة .

- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق وطبقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار .

- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الوارده بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله .

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية . وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.
- ويتم تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبية المصري رقم (٤٨) " الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت، واستثناء من ذلك يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون التأجير التمويلي رقم٩٥ لسنة ١٩٩٥- وتعديلاته- وصدور قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ (أول يناير ٢٠١٨) وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكذا العقود التي تخضع لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكان سيتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) – عقود التأجير وذللك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما فى حكمها

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
عمله محلية		
نقدية بالخزينة	١٠ ٨١١	--
بنوك حسابات جارية	٣٥ ٣٠١ ٤٠٧	٥ ٩٢٧ ٨٣٦
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	--	٢٧ ١٠٦ ٠٠٠
	٣٥ ٣١٢ ٢١٨	٣٣ ٠٣٣ ٨٣٦
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	٢٥ ١٢٠ ٩١١	١ ٣٨٥ ١٨٩
ودائع لأجل - أقل من ثلاثة أشهر	--	٧٤ ٩١٩ ٧٥٠
	٢٥ ١٢٠ ٩١١	٧٦ ٣٠٤ ٩٣٩
	٦٠ ٤٣٣ ١٢٩	١٠٩ ٣٣٨ ٧٧٥

٥- أذون خزانة

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
أذون خزانة حق ٩١ يوم	٦٩ ١٧٥ ٠٠٠	٤٧ ٢٢٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٥٦١ ٢٧٥ ٠٠٠	٣٥٦ ٤٧٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	٨٠٣ ٥٢٥ ٠٠٠	٩٥٤ ٤٠٠ ٠٠٠
إجمالي	١ ٤٣٣ ٩٧٥ ٠٠٠	١ ٣٥٨ ١٠٠ ٠٠٠
يخصم :		
عوائد غير مستحقة*	(٧٧ ٩٢٢ ٠٩٤)	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)
	١ ٣٥٦ ٠٥٢ ٩٠٦	١ ٢٩٢ ٥٠١ ١١٧

* حركة عوائد أذون الخزانة خلال الفترة

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رصيد أول الفترة / العام	(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)	(٦٨ ٧٠٦ ١٧٢)
عوائد غير مستحقة من شراء أذون خزانه خلال الفترة / العام	(٥٢ ٥٧٢ ٥٢٨)	(١٧٠ ٧٥٨ ١٩٢)
عوائد أذون خزانة مستحقة خلال الفترة / العام	٤٠ ٢٤٩ ٣١٧	١٧٣ ٨٦٥ ٤٨١
رصيد أخر الفترة / العام	**(٧٧ ٩٢٢ ٠٩٤)**	**(٦٥ ٥٩٨ ٨٨٣)**

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠% من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين ، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية الى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية ، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢% ، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي :

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات .
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات .
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي .

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته و على الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه و حل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

بلغ رصيد القروض الممنوحة في ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ ٤٠٣ ٢١٨ جنيه مصري كالتالي :

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
قروض لشركات السمسرة	٩٧٢ ٢١٨	١ ٦٦٥ ٠٢٢
المسدد خلال الفترة	(١١٦ ٠٩٦)	(٢٣٩ ٩٠٠)
	٨٥٦ ١٢٢	١ ٤٢٥ ١٢٢
يخصم :-		
اضمحلال في قيمة قروض	(٤٥٢ ٩٠٤)	(٤٥٢ ٩٠٤)
	٤٠٣ ٢١٨	٩٧٢ ٢١٨

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- وثائق استثمار

	١ يناير ٢٠٢١	شراء وثائق	بيع / استرداد وثائق	فروق تقييم خلال الفترة	٣١ مارس ٢٠٢١
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	٢٠ ٧٧٢ ١٠٦	--	(٤٧٣ ٥١٢)	٤٧٤ ٨٩٤	٢٠ ٧٧٣ ٤٨٨
وثائق صندوق مصر المستقبل	٣٤ ٨٠٢ ٢٨٠	--	--	٦٨٠ ٠٠٠	٣٥ ٤٨٢ ٢٨٠
	٥٥ ٥٧٤ ٣٨٦	--	(٤٧٣ ٥١٢)	١ ١٥٤ ٨٩٤	٥٦ ٢٥٥ ٧٦٨

٨- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	تاريخ الاستحقاق	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٢	٢٤ ٠٨٩ ٣٢١	--
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٥	٩٠ ١٩٢ ٢٤٣	٩٠ ١٤٣ ٢٧٩
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٢٨	٧٠ ٥٧٢ ٩٦٧	٧٠ ٦٩٧ ٨٢٧
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٣١	٣١ ٠٧٧ ٥١٩	--
سندات دولارية (البنك الأهلي المصري)	٢٠٣٢	٦٩ ٤٣٥ ٥٢٤	٦٩ ٥٣٧ ١٨٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	١١١ ٢٧٣ ٩٦٤	١١١ ٢٤٤ ٥٦٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	٤٠ ٧٨٨ ١٤٠	١٥ ٩٨٢ ٢٠٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٤٢٠ ٩٣٦ ٢٤٨	٤٢٠ ٨٣٣ ٤٧٠
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	١٤٦ ٩٣٦ ٥٠٦	١٢٣ ٤٣٧ ٨٢٣
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٣	٣٤٩ ٠٣٩ ٢٧٤	٣٢٢ ٠٨٠ ٤٧٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٢	٤٠١ ٩١٧ ٣٠٩	٤٠١ ٧١٤ ٧٨٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢١	١٨٥ ٤٩٣ ١٣٠	٢٢٥ ٥٨٣ ٤٨٥
إجمالي رصيد السندات		١ ٩٤١ ٧٥٢ ١٤٥	١ ٨٥١ ٢٥٥ ١٠٩
يضاف :			
فوائد مستحقة		٦٦ ١٥٢ ٥٧١	٨١ ٦٦٣ ٧٤٤
يضاف:			
فروق تقييم إستثمارات مالية (دخل شامل)		٥٧ ٩٨٥ ٩١٨	٨٣ ٨١٦ ٣٤٠
الرصيد		٢ ٠٦٥ ٨٩٠ ٦٣٤	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣

** تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية (دخل شامل) خلال الفترة / العام فيما يلي:

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الرصيد في أول الفترة / العام	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣	١ ٨٤٤ ٠٨٧ ٢٠٠
استحقاق / بيع استثمارات مالية (دخل شامل)	(٤٠ ٢٩١ ٠٠٠)	(٣٣٥ ٧١٦ ٠٣٣)
شراء استثمارات (دخل شامل)	١٢٩ ٨٣٢ ٦٣٠	٤٨٤ ٢٧٣ ٥٦٢
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية (دخل شامل)	٦٧ ١٨٠ ٠٣٢	٢٥٣ ٤٢٨ ٨٣٥
متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)	(٨٢ ٦٩١ ٢٠٤)	(٢٤٢ ٤١٩ ١٠٧)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفترة / العام	(٢٦٣ ٤٨٧)	(١ ١٢٩ ٩٤٤)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفترة / العام	١ ٢١٨ ٨٨٩	٥ ٧٣٠ ٥٢٢
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (دخل شامل)	(٢٥ ٨٣٠ ٤١٩)	٨ ٤٨٠ ١٥٨
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١	٢ ٠٦٥ ٨٩٠ ٦٣٤	٢ ٠١٦ ٧٣٥ ١٩٣

٩- أرصدة مدينة اخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٧١ ٧٠٠	٧١ ٧٠٠
إيجار مقدم	٢٣٠ ٣٩٣	٣٦٨ ٦٢٨
موارد مستحقة	٦ ٧٠٩	٤ ٩٠٨ ٠٦٥
قروض وسلف للعاملين*	١ ٠٤١ ٣٠٥	١ ١٣٣ ٢٠٠
فوائد مستحقة	--	١٤ ٤٧٨
أخري	٧٢ ٥٨٧	٤٥ ٢٨٦
	١ ٤٢٢ ٦٩٤	٦ ٥٤١ ٣٥٧

*وفقا لقرار مجلس أدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة					
١ يناير ٢٠٢٠	٥ ٨٣١ ٦٠٢	١ ٢٩٩ ٩٢٧	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٢٠ ٨٠٠
الإضافات خلال العام	١٤ ٧٦٣	١٢ ٦٨٩	--	--	٢٧ ٤٥٢
الإستبعادات خلال العام	(١١ ٤٠٧)	(١٦ ٩١٦)	--	--	(٢٨ ٣٢٣)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	١ ٢٩٥ ٧٠٠	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧١٩ ٩٢٩
مجمع الاهلاك					
١ يناير ٢٠٢٠	٤ ٧٥١ ٧٧١	١ ٢٣٢ ٧٣٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٧٠ ٦٦٧	٦ ٥٥٤ ٤٤٤
إهلاك العام	٨٣٥ ٤١١	١٩ ٢٤٢	--	١٩ ٣٣٢	٨٧٣ ٩٨٥
مجمع إهلاك الإستبعادات	(١١ ٤٠٧)	(١٦ ٩١٦)	--	--	(٢٨ ٣٢٣)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٥ ٥٧٥ ٧٧٥	١ ٢٣٥ ٠٦٢	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٠٠ ١٠٦
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥٩ ١٨٣	٦٠ ٦٣٨	١	١	٣١٩ ٨٢٣
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٧٩ ٨٣١	٦٧ ١٩١	١	١٩ ٣٣٣	١ ١٦٦ ٣٥٦

	أجهزة حاسب آلي وبرامج	أثاث ومعدات ومكاتب	تجهيزات	وسائل نقل و انتقال	الإجمالي
التكلفة					
١ يناير ٢٠٢١	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	١ ٢٩٥ ٧٠٠	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧١٩ ٩٢٩
الإضافات خلال الفترة	--	١ ٧٠٤	--	--	١ ٧٠٤
٣١ مارس ٢٠٢١	٥ ٨٣٤ ٩٥٨	١ ٢٩٧ ٤٠٤	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٧٢١ ٦٣٣
مجمع الاهلاك					
١ يناير ٢٠٢١	٥ ٥٧٥ ٧٧٥	١ ٢٣٥ ٠٦٢	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٠٠ ١٠٦
إهلاك الفترة	١٠٧ ٧٨٨	٥ ١١٥	--	--	١١٢ ٩٠٣
٣١ مارس ٢٠٢١	٥ ٦٨٣ ٥٦٣	١ ٢٤٠ ١٧٧	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٥١٣ ٠٠٩
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ مارس ٢٠٢١	١٥١ ٣٩٥	٥٧ ٢٢٧	١	١	٢٠٨ ٦٢٤
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٥٩ ١٨٣	٦٠ ٦٣٨	١	١	٣١٩ ٨٢٣

١١- إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
أصول غير متداولة				
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٥٨%	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل.

١٢- أرصدة دائنة آخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
مصروفات مستحقة	١ ٠٩٤ ٩٣٣	٤٤١ ٦٦٧
أتعاب مراقبي الحسابات	--	١٦٠ ٠٠٠
مكافآت مستحقة	--	٥ ٠٥٠ ٠٠٠
مصلحة الضرائب	٦ ٤١٦ ٢٠٥	١ ٠٨٨ ٠٨٧
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٦٧ ٩٠٦	١٤٨ ٢١١
المساهمة التكافلية *	--	١ ٠٩٤ ٩٣٣
أرصدة دائنة أخرى **	٣١٥ ٥٠٦	١١٨ ٦٧٦
	٩ ٩٢٧ ٤٣٤	١٠ ٠٣٤ ٤٥٨

* تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية)

**تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات ...)

١٣- التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
ضريبة الدخل الجارية	١١ ٦٨٢ ١٩٧	٥٠ ٠٥٢ ٣١٩
يخصم:-		
ضرائب سندات مدفوعة	(١٠ ١٦٤ ٤٣٣)	(٣٧ ٩٣٦ ٦٦١)
ضرائب أذون خزانة مدفوعة	--	(٤ ٣٧٩ ٨٩٤)
	١ ٥١٧ ٧٦٤	٧ ٧٣٥ ٧٦٤

١٤- الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها أصل/(إلتزام)

	٣١ مارس ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
	أصول	(إلتزامات)	أصول	(إلتزامات)
مخصصات	--	--	١١ ٤٤٥	--
الاصول الثابتة – إهلاك	٢٩ ٢٣٣	--	١٢ ٩٥٨	--
صافى الضريبة التى تنشأ عنها أصل	٢٩ ٢٣٣	--	٢٤ ٤٠٣	--

١٥- فائض الموارد

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رصيد أول الفترة / العام	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩	١ ٥٦٨ ٤٨٦ ٦٠٦
الموارد:		
مساهمات دورية (١٥/ أ)	٧ ٣٥١ ٢٦٦	٣٦ ٢٢١ ٨٢١
مساهمات عضوية (١٥/ ب)	٢ ٥٤٣ ٢٤٦	٢ ٣٦٤ ٨١٦
إجمالي الموارد	٩ ٨٩٤ ٥١٢	٣٨ ٥٨٦ ٦٣٧
(يخصم) :		
فروق تقييم عملة	(٣٤٣ ٦٩٥)	(٣ ٤٢٥ ٥٦٥)
مقابل تغطية مخاطر(*)	(٧ ٢٥٤)	(٥٨٦ ١٩٩)
فائض الموارد عن استخدامات الفترة / العام	٩ ٥٤٣ ٥٦٣	٣٤ ٥٧٤ ٨٧٣
رصيد أخر الفترة / العام	١ ٦١٢ ٦٠٥ ٠٤٢	١ ٦٠٣ ٠٦١ ٤٧٩

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

١٥/ أ مساهمات دورية

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
شركات السمسرة	٦ ١٦٤ ٠٤١	٣٣ ٥٠٣ ١٩٦
أمناء الحفظ	--	١ ٥٧٠ ٩٧٨
صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	--	٨٩ ٢٩٠
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١ ١٨٧ ٢٢٥	١ ٠٥٨ ٣٥٧
	٧ ٣٥١ ٢٦٦	٣٦ ٢٢١ ٨٢١

١٥/ ب مساهمات عضوية

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
عضوية شركات السمسرة	--	١٠٠ ٠٠٠
عضوية أمين الحفظ	--	١٠٠ ٠٠٠
عضوية صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	٤٠ ١٨٤	١٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٢ ٥٠٣ ٠٦٢	٢ ٠٦٤ ٨١٦
	٢ ٥٤٣ ٢٤٦	٢ ٣٦٤ ٨١٦

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمه العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ .

١٦- مصروفات عمومية وإدارية

	عن الفترة المالية المنتهية فى	
	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٠
أجور ومرتبات ومكافآت	٢ ٧٩٢ ٧٠٠	٣ ١٠٦ ٤٧١
أدوات مكتبية	٧ ٧٤٠	١٣ ١٢٠
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٦ ٥٨٧	٥ ٥٢٤
إيجارات	١٦٦ ٤٣٥	١٨٤ ٢٦٩
استشارات قانونية وضريبية	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	٦ ٥٨٧	٢٣ ٨٠١
بدل حضور لجان	٢٩ ٠٠٠	٣١ ٠٠٠
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	٨١ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠
اشتراك صندوق العاملين	١٣٢ ٩١٨	٢٠٩ ٣٦١
رسوم و اشتراكات	١٣٠ ٥٦٦	٢٢٣ ٧٣٥
مصروفات علاج	٣٠٣ ٩٥٨	٣٧٨ ٣٢٧
مصروفات كهرباء	٢٦ ٩٣٩	٢١ ١٠٥
مصروفات تليفون	٢ ٤٢٠	٣ ٢٤١
مصروفات سويفت	٢٢ ١٠٧	١٦٣ ٦٧٦
مصروفات عمولات بنكية	٣٤ ١٣٩	٣٢ ٧٤٥
علاقات عامة و إعلان(*)	٢ ٥٩٠	٥ ٠٠٢ ٧٩٥
مصروفات صيانة	٣٠ ٥٢٤	٣٩ ٠٩٣
مصروفات حاسب ألي	٣ ٣٠٦	١٢ ١٧٠
مصروفات تأمين	١١ ٤٠٢	١١ ٨٠٩
تشغيل سيارات	١٥ ٠٤٨	٤ ٠٧٠
دعم مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين (**)	٦٠ ٠٠٠	--
مصروفات أخرى	٦ ٥٢٧	١ ٤٢٨
	٣ ٩٠٢ ٤٩٣	٩ ٦٣٢ ٧٤٠

* طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٤) بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٠ بالموافقة على مشاركة الصندوق بمبلغ ٥ مليون جنيه مصرى فى تغطية تكاليف الحملة الأعلانية التى تنظمها البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠ لتوعية المواطنين من خلال اعلانات تليفزيونية ووسائل التواصل الأجتماعى للتعريف بسوق المال وحث المواطنين على الأستثمار بسوق المال المصرى.

** طبقا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم (١٦٧) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠ بالموافقة على مساهمة الصندوق فى تحمل جزء من تكلفة مراكز الطوارئ وتكلفة المراقبين الداخليين بشركات السمسرة والوساطة فى الأوراق المالية الأعضاء بالصندوق .

١٧- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع و القيد المركزي حيث تقوم شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ .

١٨- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢١ :

(أ) ضريبة الدخل

- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.
- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية .

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ تم الفحص و السداد .
- السنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦ جارى الفحص .

١٩- دائنو توزيعات

تمثل مبالغ مستحقه من سنوات سابقة قبل عام ٢٠١٤ لأعضاء الصندوق (شركات سمسرة - صناديق إستثمار) طبقاً لموافقة مجلس إدارة الصندوق حيث كانت الفقرة رقم (٤) من المادة (١٧) من النظام الأساسى للصندوق تسمح بتوزيع نسبة من صافى الربح على الشركات الأعضاء .
وننوه أنه لم يتم استحقاق اى توزيعات جديدة للشركات الأعضاء بعد صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن الصندوق .

٢٠- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٠-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٠-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للشركة.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ المركز المالي يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي، أما الإستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخري. وإذا لم تتمكن الشركة من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الإستثمارات على أنها إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كانت الشركة تدير تلك الإستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءاً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر."

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمرالإفتراضى للأصل على النحو التالي :

بيان الأصل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل .

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

تقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام .

الاضمحلال في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل ، ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية قد أضمحل إذا ، وإذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الاولي بالأصل واثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الاصول المالية والتى يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه .

ب- الأصول غير المالية

تقوم الصندوق بشكل دوري في تاريخ القوائم المالية ، بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل .

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل ، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) ، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ، ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

جـ- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، تستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري ، ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ القوائم المالية.
- أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى يتم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها.

أرباح بيع أوراق مالية

تقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية .

أيرادات التوزيعات

يتم الإعتراف بعائد أيرادات التوزيعات حين يحق للشركة تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .

وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه .

ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر السوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له .

بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه .

وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر .

أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.

وتستخدم الشركه اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى .

ولاغراض افصاحات القيمة العادله تضع الشركه فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى :

- المستوى الاول : باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه .
- المستوى الثانى : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار) .
- المستوى الثالث : باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر تحدد المنشاة اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير .

السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢١

الاعتراف والقياس الأولي

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .
يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة .

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :
في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد .
يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :
يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و
ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.
الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.
عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي ("والذي قد ينشا خلاف ذلك.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . تقوم الشركة أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط :
- يكون للمجموعة حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في أن واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.
- تحدد الشركة مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الإختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة ، توثق الشركة هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. توثق الشركة أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية ، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية ، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. تحدد الشركة فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الآجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تحلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عد الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاء على الربح والخسارة.
- إذا أصبحت التغطية غير متوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهي أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم ايقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف بيند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة .
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

- عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الإعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد

- تقوم الشركة بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الاصل المحول، على أن تعترف فقط كاصل او التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد .
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة -القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

- يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

- يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة القادة الفعلية،

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتاء او الصدار الأصل المالي، بعد الاعراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في السعار صرف العملات الاجنبية الأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في الحتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او اللخمائر المتراكمة المعترف بها حسن بنود الدخل الشامل الآخر سالها الى الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسار اذا تم تبرييه كالتزام محتفظ به الأغراض المتاجرة أو ثم تبوييه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتتاه او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر،
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده .
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح او الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى اجل او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

السياسة المطبقة اعتباراً من يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- تعترف الشركة بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- - الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- - أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- - أصول العقود مع العملاء.
- -تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- -تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا :
- - سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- - سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانيه بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية)
- - يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانيه على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخد في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبره السابقه والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية
- - تعتبر الشركة الأصل المالي متعثرا عندما :
- - يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانيه للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
- - عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا)
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي .

الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو اكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي .
- تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية : -
- صعوبات مالية كبيرة للمدين .
- خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق .
- إعاده هيكله قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى .
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر .

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد ، تقوم الشركة بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركة، تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الشركة أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك ، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.

- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

-يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١
الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشان اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح او الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذاتالعلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح او الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح او الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك او سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها آية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح او الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجه موضوعيه بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح او الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح او الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الإستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح او الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الإئتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، وتقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية

تقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠% من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الاجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢-٢٠) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق، ومنها تجنب الاستثمار ات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى .

٢١- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية .

٢٢- الاحداث الهامة

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيرا ملموساً علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس فى الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فأنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير علي الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.
- بتاريخ اول أكتوبر ٢٠١٩ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية أو العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والذى الغى العمل بقراررئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠١٤ ، كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القرار .
- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٩ .
- هذا و بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) ، عقود التأجير وذللك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

- هذا و بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١-يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢-طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها –لاحقاً–إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. ٣-تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤-بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية:	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
			يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	الإفصاحات"		
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالايراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير "	٦- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٧- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٨- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٩- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ١٠- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
			رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	١١- تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

- هذا و بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ،هذا وقد إجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبى المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إلتزام الشركات بالإفصاح الكافى عن ذلك.